

Distr.: General  
8 February 2002  
Arabic  
Original: French

## مجلس الأمن



## رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

إن الفتوى التي قدمها السيد هانس كوريل وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، والمستشار القانوني، يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير الماضي، هي فتوى موجهة إلى مجلس الأمن بوصفه الهيئة السياسية. وبما أنه تم نشر هذه الفتوى على نطاق واسع، تجد مملكة المغرب نفسها مضطرة من وجهة نظر القانون الدولي أن تضع الأمور في نصابها على النحو التالي:

طلبت رئيسة مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى السيد هانس كوريل رأيه في شرعية عقود التنقيب عن النفط التي وقعتها حكومة المغرب مع الشركة الأمريكية كير مكغي والشركة الفرنسية توتال فينا إلف. وخلص المستشار القانوني بعد أن أشار إلى أن حكومة المغرب قدمت إليه كل المعلومات اللازمة، إلى أن هذين العقدين "الذين طلب مجلس الأمن فتوى بشأنهما ليسا عقدين غير قانونيين في حد ذاتهما". وعليه، فإن السؤال المطروح على المستشار القانوني تلقى الجواب المناسب، وهو أن مملكة المغرب تصرفت بشكل قانوني كامل.

ومن ناحية أخرى، يبذل الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن جهودا كل في مجال اختصاصه للشروع في إيجاد حل سياسي للخلاف الإقليمي على "الصحراء الغربية". وهكذا، أعلن الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أنه "مقتنع أننا في الوقت الراهن في حالة أفضل لتحديد ما إذا كانت حكومة المغرب بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في الصحراء الغربية على استعداد لعرض أو تأييد نوع من انتقال السلطة إلى جميع سكان الإقليم وسكانه السابقين وهو أمر أصيل وجوهري ويتمشى مع القواعد الدولية". وقد أشار المستشار القانوني إلى أن طبيعة السلطة القائمة بالإدارة أنها ليست سلطة مسؤولة عن الشؤون الإدارية (حسب المعنى الوارد في المادة ٧٣ من الميثاق).

واستناداً إلى التقرير المذكور أعلاه المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، اقترح المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد جيمس بيكر، إلى الأطراف مشروع اتفاق إطاري اعتمده مجلس الأمن في قراره ١٣٥٩ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وشجع فيه على إيجاد تسوية سياسية على أساس تفويض واسع للاختصاصات إلى المؤسسات المنتخبة في إطار السيادة المغربية.

وتأمل مملكة المغرب أن المفاوضات التي يدعو إليها مجلس الأمن ستبدأ في أقرب وقت من أجل التوصل إلى حل دائم لهذا الخلاف الإقليمي.

وأرجو سيادة الرئيس أن تفضلوا بنشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد بن نونة  
السفير والممثل الدائم لمملكة  
المغرب لدى الأمم المتحدة